في اللسانيات العربية المعاصرة

دراسات ومثاقفات

الدكتور
سعد عبد العزيز مصلوح

عالم الكتب
٣٨ شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة ت: ٣٩٢٦٤٠١

مصلوح، سعد عبدالعزيز .

في اللسانيات العربية المعاصرة :

دراسات ومثاقفات / سعد عبدالعزيز مصلوح .- القاهرة : عالم الكتب، ٢٠٠٤.

٢٩٢ ص : ايض، جداول ؛ ٢٥ سم.

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية : (ص ٢٤٤ – ٢٤٧)

تدمك : ٩٧٧-٢٣٢-٤٠٩-١

اللغة العربية – مجموعات ٤١٠.٨

عالم الكتب

نشر، توزيع ، طباعة

❖ الإدارة :
16 شارع جواد حسني - القاهرة
تليفون : 3924626
فاكس : 002023939027

❖ المكتبة :
38 شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة
تليفون : 3926401 - 3959534
ص . ب 66 محمد فريد
الرمز البريدي : 11518

❖ الطبعة الأولى
1425 هـ – 2004 م

❖ رقم الإيداع 13051 / 2004

❖ الترقيم الدولي I.S.B.N
977- 232–409–1

❖ الموقع على الإنترنت : WWW.alamalkotob.com

❖ البريد الإلكتروني : info@alamalkotob.com

المبحث الأول

اللّسانياتُ العربيةُ المعاصرة والتراث :

حَصَـــادُ الخمسـين(*)

(*) ورقة بحثية قرئت في الندوة العلمية الدولية الثانية التي أقامتها كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس تحت عنوان: «الأصيل والدخيل في التراث العربي الإسلامي» ٢٧ - ٢٨ نوفمبر ١٩٩٨.

المبحث الأول

اللّسانيات العربية المعاصرة والتراث : حصـــاد الخمسـين

٠/ فاتحة

تنطلق هذه الورقة من مقولة تحاول إثبات صدقها؛ وهي أن قُرابة نصف قرن أو يزيد من عمر اللسانيات العربية المعاصرة لم تستطع أن تحقق لها ما كان معقوداً عليها من آمال، سواء في:

(١) سعيها اللاهث لاستيعاب المنجز الغربي،

أو في(٢) جد ها مع التراث،

أو في(٣) إثبات جدواها لتحقيق ما يناط بها من أهداف، أو حلّ ما تُندبُ لحلّه من مشكلات.

ومن خلال تشخيص الورقة لواقع اللسانيات العربية درساً وتدريساً، تَتَغيّا الورقة أيضاً تقديم رؤية استشرافية لمستقبل الدرس اللساني، غير واقفة به عند حدود الحرفة اللسانية، بل متجاوزة ذلك إلى تقديم تصور لسُهمة اللسانيات في تشكيل السياق الثقافي الأكبر، والتماس الوسائل المُعِيْنة على مغالبة الكوابح المقيدة لدورها المرتقب.

وصَمْداً إلى الغاية من هذا الحديث نعالج فيما يأتي أموراً:

أولها : واقع الدرس اللساني.

وثانيها : اللسانيات المعاصرة والتراث.

وثالثها: اللسانيات العربية وتحديات الغد.

ثم كلمة خاتمة: نوجز فيها خلاصة ما سقناه، وحاصل ما نتغياه.

١/٠ واقع الدرس اللساني

يتطلب تشخيص واقع الدرس اللساني مهاداً تاريخياً يرجع بالأمور إلى أصولها، وهو أمر يصعب الإحاطة به في هذه الورقة. بيد أن النموذج المصري لنشأة العلاقة بين الباحث المصري واللسانيات المعاصرة ربما كان نموذجاً نمطياً صالحاً لضرب المثال.

انعقدت صلة الجامعات المصرية بالدرس اللساني الحديث منذ مطالع الأربعينيات. أما الشخصية الرئيسة التي كانت مفتاحاً لهذه الصلة فهو جون روبرت فيرث J. R. Firth (١٨٩٠ - ١٩٦٠) الذي كان أستاذاً للسانيات العامة في جامعة لندن ما بين عامي ١٩٤٤ و ١٩٦٠.

وعلى يد هذا العالم وتلامذته في مصر بدأ التيار اللساني الأساسي، يمده رافد يتسلل على استحياء من اللسانيات الفرنسية ممثلة في جوزيف فندريس وأنطوان ميه. واتخذت اللسانيات الأمريكية سبيلها بآخرة من الزمان من خلال المتابعة والجهد الذاتي لتلامذة فيرث، ثم على يد المبعوثين العائدين من أمريكا في الستينيات، ومعظمهم من أقسام اللغة الإنجليزية في الجامعات المصرية. أما الحركة اللسانية الناشطة فيما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية فلم يكن لها إذ ذاك صدى.

وعلى ما في هذه البدايات من إيجابيات الالتحام بالفكر اللساني الإنساني فقد اتسمت بسمات لا تخلو من بعض ظواهر السلب منها:

(١) انغلاق البداية على اتجاه بعينه هو مدرسة لندن التي كانت - ولا تزال في تجلياتها المعاصرة - نغمة واحدة في سيمفونية لسانية معقدة التركيب، ربما اشتملت في بعض تكويناتها على مظاهرِ تخالُفٍ ونشاز؛ لِتَعَدُّدِ مراكز عزفها وانتشارها في مساحة واسعة من العالم المتقدم.

(٢) قطيعة راسخة - كانت ولا تزال - بين الباحثين اللسانيين في أقسام اللغة العربية ونظرائهم في أقسام اللغات الأجنبية، لاسيما الإنجليزية. أما المشتغلون باللسانيات العربية فقد دخلوا في حال دفاع عن ذواتهم وعما حصّلوا من معارف جديدة، وكان همّهم أن يفسحوا لهذا الجديد مكاناً في سياق ثقافي وأكاديمي غير مُوات. ثم إنهم أخذوا في مجادلة التراث بالتي هي أحسن تارة، وبغيرها تارات. أما اللسانيون في أقسام اللغة الإنجليزية فكان أمرهم عجباً؛ إذ كانت أطروحاتهم عربية المادة غربية اللسان، ثم إنهم - حين عادوا - استغرقتهم هموم المهنة .فكانت دراساتهم غربية المادة واللسان، ثم ارتد كثير منهم إلى معالجة قضايا العربية باللسان الأجنبي. غير أن أكثرهم - على كل حال - كان ضعيف الصلة بفقه العربية ومشكلاتها، غير معنيٍّ بما يدور من معارك علمية بين أنصار القديم والجديد، ولا يزال أثرهم في تشكيل قسمات الخريطة اللسانية العربية غير محسوس؛ لا نستثني منهم إلا أقل القليل.

ومع التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها مصر في أواخر الخمسينيات وسنوات العقد السادس شهدت الجامعات والمؤسسات

الأكاديمية تضييقاً شديداً على الابتعاث بلغ بها شفا الاختناق، واستأثرت التخصصات العلمية البحت وأقسام اللغات الأجنبية بما أتيح منه على قلته. وفي هذا المناخ نشأ جيل من الباحثين اللسانيين انقطعت بهم سبل الاتصال بمصادر المعرفة اللسانية في الخارج. ولم يكن ثمة مخرج من هذا المضيق إلا بالأخذ عن الجيل الأول من رواد البحث اللساني، مع ندرة المُتَرْجَم إلى العربية، وقصور كثير من طلاب العلم عن الوصول بإتقان الإنجليزية حداً ييسر لهم الإفادة المباشرة من الأصول.

وثمة ظاهرة جديرة بالتسجيل، فالمتأمل لنتاج جيل الرواد في مصر - على أهميته البالغة في تطور معرفتنا باللسانيات المعاصرة - ربما خرج بتصور غير صحيح تتماهى فيه اللسانيات الحديثة واتجاه مدرسة لندن والوصفية الأمريكية كما عرفت على يد بلومفيلد وجليسون وهوكيت وبلوخ وتراجر، وبذلك لم يستطع هذا النتاج أن يُجَلِّي الخريطة المعقدة للمدارس اللسانية؛ وكانت كتب الرواد التي وصلتنا ببعض هذه المدارس حجاباً بين جيلنا وسائر المدارس اللسانية الأخرى. وهكذا انطلق كثير من أبناء هذا الجيل المنقطع عن اللسانيات الجديدة في مصادرها الأصيلة يرصعون في ثقة واثقة أغلفة كتبهم وأطروحاتهم بعنوانات من قبيل: «كذا في ضوء علم اللغة الحديث»، حتى إذا فتشت في أكثرها لم تجد إلا طائفة من المقولات تلقاها أصحابها بالقبول، وعَدُّوها مسلمات أو مصادرات علمية لا تقبل الجدل لانتمائها إلى ما يسمى بعلم اللغة الحديث، على حين أن جمهرتها من الخلافيات المتنازع عليها بين المذاهب اللسانية المختلفة.

أذكر أنه قد وقع لي في عام ١٩٦٦ مقال بالإنجليزية ترجمت عنوانه تَفَصُّحاً إلى: «المذهب الوصفي يتوارى بالحجاب». كانت هذه هي المرة

الأولى التي أطالع فيها اسمي تشومسكي وهاريس بعد مرور سنوات عشر على صدور كتاب أولهما عن «التراكيب النحوية»، فذهبت منزعجاً إلى بعض أساتذتي أعرض عليه المقال، وقد كان للوصفية عندي آنذاك قدامة العقيدة العلمية، فهوّن عليّ الأمر، وثبتني على ما كنت عليه، فما قرأته - في رأيه - ليس إلا فقاعات وصرعات تظهر من حين إلى حين، غير أن القلق لم يزايلني، وعرفت فيما بعد أنْ قد كان لقلقي ذاك ألف مسوغ ومسوغ.

وعلى الرغم من الانفراجة التي شهدتها أواخر الستينيات وما تلاها في أمر الابتعاث فقد آل الأمر إلى وضعٍ ظَهَر فيه إلى جانب جيل الرواد طائفتان: أولاهما من المبتعثين الذين آثروا أن تكون أطروحاتهم تقليدية ولكنهم عُدّوا من اللسانيين الخُلّص. وكانت الأخرى من الباحثين الذين لم تتصل أسبابهم بالفكر اللساني العالمي اتصالاً مباشراً. ثم ارتقى هؤلاء وهؤلاء في درجات السلم الأكاديمي، فاكتسبوا بذلك حق الإشراف والتوجيه، فنشأ واقع لساني جديد لا تزال آثاره ممتدة باقية، وكان من ثمراته أمور منها:

(١) انصراف جانب كبير من الجهد البحثي لقضايا النحو وفقه اللغة؛ وهو توجُّه لا غبار عليه في ذاته، بل إن الحاجة إلى معالجته من المنظور اللساني جِدُّ ملحة. غير أنه لما كان الطموح مجاوزاً للإمكان في كثير من الأحيان، انتهى الأمر إلى الاستعانة بالطلاء اللساني لترويج القديم في غلاف جديد.

(٢) الفهم المشوش والمحرف للمفاهيم اللسانية الحديثة، ومن ثم الخطأ في إقحامها على بنية العربية بالتطبيق الآلي الذي يغفل خصوصيتها، ويحشرها حشراً في قوالب مفهومية سابقة التجهيز. وليس التِماسُ

الدليل على ذلك بالأمر العسير، فأنت واجد في كتب ودراسات لأعلام من المنتسبين إلى اللسانيات المعاصرة أخطاءً مفهوميةً وتطبيقية في مصطلحات لسانية أساسية؛ كالفونيم، والمورفيم، والمقطع، والنبر وما إلى ذلك، ولا فرق في ذلك بين قضايا التحليل الصوتي، وتحليل الصيغ والمشتقات وجموع التكسير، وبناء الجملة.

(٣) أدى الخلط السابق وغيره إلى استباحة غير اللسانيين لحدود التخصص اللساني على نحو لا تسنده الأهلية ولا الكفاءة؛ إذ تورطوا في الفهم الغالط للمفهومات اللسانية، وقاموا بتهجير المصطلح اللساني من سياقه العلمي وأسكنوه غير مساكنه، وأقاموا على الفهم الغالط قضايا عريضة، وصنفوا أبحاثاً ذوات عدد وحجم. واعْتَبِرْ ذلك في مصطلحات كالكم والنبر والمقطع والفونيم والإيقاع، وفيما كابدته هذه المفهومات في مهجرها القسري لدى بعض النقاد من الوحشة وسوء المنقلب.

(٤) لم تعد استباحةُ حدودِ التخصص وقفاً على غير اللسانيين؛ إذ استشرت العدوى في صفوف أهل التخصص والمنتسبين إليه، فانساحت أقلام كثير منهم في كل شعبة من شُعبه وإن لم يكن لهم صَدْرُ علمٍ بها، ومن أمثلة ذلك «علم الصوتيات» الذي صارت أرضه حِلاً لغير أولي الاختصاص به؛ ومردُّ ذلك في الغالب إلى تلبية ضرورات التدريس الجامعي. ولم تكن العاقبة محمودة في كل حال، حتى اضطررنا ذات بحثٍ إلى التنبيه لخطورة هذا المركب في عرض نقدي لبعض ما أُلف في هذا العلم من مقررات يجري تدريسها للطلاب فقلنا:

«إن الكتاب مطبوع، وكاتبه أستاذ جامعي، والمكتبات إنما تقتني الكتب بعناوينها وألقاب مؤلفيها من غير فحص سابق يمتاز به الصحيح من السقيم، وأيدي الطلاب تمتد إليها طمعاً في الفائدة. وقد يفتقد كثير منهم من يقود خطاه على الطريق، ويجنبه مواطن الزلل فيأخذ ما بها من أخطاء مأخذ الحقائق المفروغ من صحتها. وهنا تنتقض على العالم والمتعلم كليهما غايته من الدرس والتحصيل، فتكون القارعة».

وما كان هذا القول منا إلا لأن هذا المقرر الجامعي قد ضم بين دفتيه أخطاء في أوليات الدرس الصوتي وبدهياته مما لا يعزب بعضه عن علم النجباء من الطلاب، بَلْهَ الأساتذة المختصين.

(٥) تكابد اللسانيات المعاصرة في كثير من أقطار العرب أزمة ناشئة عن توسع كمي في إنشاء الجامعات لا يواكبه إعداد جيد لأولي الاختصاص من طلائع الباحثين، وهم المستقبل العلمي لهذه الجامعات. وآفة الآفات في هذا المقام هي الإشراف العلمي؛ إذ يندر أن يعتذر أستاذ عن الإشراف مراعاة لحرمة تخصص لا يضرب فيه بسهم. وكثيراً ما يُطلَب إلى الباحث في الدراسات العليا بعد تسجيل موضوعه أن يأتي بالأطروحة كاملة دفعة واحدة لتعرض على المشرف العرضة الأخيرة، وبعدها يكون المهرجان والمناقشة. ووجدنا - في حالات يخطئها العدّ - قاعات لمناقشة. الأطروحات تزينها طاقات الورود ولافتات التهنئة قبل أن يجلس الباحث إلى أساتذته، ويستبين موقعه من الرفض أو القبول.

(٦) لما كانت حيازة الدرجات العلمية شرط وجود وبقاء لم يبق أمام شباب الباحثين - والحال هذه - إلا الاحتيال لأمورهم؛ فكانت كثرة كثيرة من

الأطروحات والبحوث العلمية اللسانية التي تمخضت عنها أقسام اللغة العربية وكلياتها تدور في فلك الاستنساخ، وتراوح خطواتها في المكان، وتجمع بين دفتيها بِمَن الحجم ونحافة الجدوى.

لقد أضحى اختيار الموضوع تحكمه عقلية «السوق» بحثاً عما هو رائج ومطلوب، كما أضحت مناقلة الموضوعات تجري بالعدوى والمحاكاة، وهكذا أصبحت التوليدية والبنيوية والأسلوبية ولسانيات النص وغيرها عنوانات محببة يتصدى لها باحثون متحمسون يدفعهم الطموح، ويقعد بهم العجز.

(٧) تسعى اللسانيات العربية المعاصرة سعياً لاهثاً لاستيعاب المنجز اللساني العالمي. بيد أنه سعيٌ تَعقِل خُطواته كوابحُ الأوضاع المؤسسية، ويحول بين الإفادة منه نقص الإحاطة بالتراث اللغوي العربي، ووقوفها موقف التقليد والاتباع محضاً. هذا، على حين تنطوي بنية العربية على طائفة من الخصوصات المائزة في مستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية. ونحسب أن اعتبار هذه الموائز واستيعابها في التحليل اللساني يمكن أن ينتج ألواناً من التكييف والتعديل في إجراءات التحليل؛ بل يمكن أن يكون جلاؤه واستيعابه إسهاماً متميزاً في مسار الفكر اللساني الإنساني. غير أن ذلك لم يكن، بل ضد ذلك كان؛ إذ أهدرت موائز العربية في سبيل إثبات صدق المنظور الغربي في التحليل وجوامعه الكلية.

(٨) غياب الحِسْبةِ العلمية، وأمن النقد، وتوقع المجاملة، وخلط الذاتي بالموضوعي، واستثمار تقنيات صناعة النجوم، كل أولئك أدواء قَلَّما يسلم منها مجتمع أكاديمي في ثقافتنا العربية المعاصرة، وليس

مجتمع اللسانيين بدعاً من المجتمعات في هذا المقام.

(٩) الترجمات التي صدرت لأعمال لسانية غربية حكمها في كثير من الأحيان طابع الاصطفاء أو المصادفة أو إيثار ما هو سهل، كما أن كثيراً منها يكابد مشقة السيطرة على الفكرة في أصولها، وإحكام العبارة عنها في صياغتها العربية. ولعل منا كثيرين خاضوا هذه التجربة المدهشة، وهي أن يقرأ النص مترجماً إلى العربية فلا يفهم عنها، حتى إذا رجع إلى الأصل الأجنبي وجد الفكرة ساطعة سطوع الشمس في الصيف القائظ.

(١٠) كثير من التصانيف اللسانية التي وضعها اللسانيون - حقيقة أو حكماً - هي ترجمة أشبه بتأليف، أو تأليف أشبه بترجمة. وفي مثل هذه الأعمال إثم كبير ومنافع للناس، بيد أن إثمها أكبر من نفعها؛ لما تنطوي عليه في الغالب من تعفية على الأصول وتشويه لها، ومن عقد الصلة بين الأفكار لأدنى ملابسة، واستفزاز لها من سياقها العلمي والثقافي على نحو يجعلها غير منتجة أو فاعلة، ومن تلفيق ظاهر في أكثر الأحيان بين معطيات العلم الوافد والعلم الموروث.

(١١) ظلت اللسانيات علماً غريباً على جمهرة المثقفين على الرغم من اشتمال المكتبة اللسانية العربية على عدد كبير من «المقدمات» أو «المداخل» التي كان الظن بها أن تيسر اللسانيات للفهم والإفادة. غير أنّا وجدنا أكثرها لا يكاد يمتاز بعضه من بعض، فجاء المحتوى العلمي فيها ملكاً مشاعاً بين كاتبيها، وانتفت مظاهر التفرد والخصوصة. والحال عندنا غير الحال في «المقدمات» و«المداخل» الغربية، حيث نلحظ

المتابعة الدائبة لتطور العلم، وتنوع الغايات المبتغاة من التأليف، والصياغة المتنجة لحقائق العلم، وتعدد الانتماءات المذهبية، حتى إنا وجدنا من هذه «المداخل» كتباً أعدت لتكون «مدخلاً» إلى «المداخل»، أو مقدمة للمقدمات.

تلكم هي أظهر مظاهر السلب في الواقع اللساني. فماذا عن موقف اللسانيات العربية من التراث اللغوي، الذي هو من أعظم منجزات الحضارة العربية الإسلامية، بل من أعظم منجزات العقل في تاريخه الممتد عبر الزمان والمكان.

٠/٢ اللسانيات العربية المعاصرة والتراث

كان الظن باللسانيات المعاصرة بما هي علم وافد أن يزيدنا علماً بتراثنا اللغوي، وأن يزودنا بتقنيات منهجية ضابطة تُعيننا على الكشف والتحليل. ومن الطبيعي أن يكون التراث هو ميدان المعركة الأول بين حاملي العلم الوافد والذين يعدون أنفسهم سدنة التراث وحماته. كما أن هذا الميدان كان هو الميدان الوحيد الذي يمكن فيه للّسانيات الحديثة أن تثبت جَدْاها في حل الإشكالات، وتفسير الغوامض، والتماس العلل لكل ما قصرت وسائل البحث التقليدية عن القيام به.

وليس بالشيء القليل ما قام به الروّاد اللسانيون الأوائل في هذه السبيل، فلقد وُضِع النحو العربي التقليدي موضع المساءلة الجادة، ونُفِض الغبار عن كنوز من الملاحظ والمقولات والتحليلات في كتب التراث القديم عالجت اللغة صوتاً وصرفاً وتركيباً ودلالة وبياناً، وآتى ذلك كلّه أُكُله عند بعضهم في صورة مشروعات علمية متكاملة تشكلت سماتها بالمزاوجة بين العلم الأصيل والعلم الوافد. بيد أننا إذا جاوزنا جيل الرواد بحديثنا طالعتنا

صورة متداخلة الخطوط والألوان، لا تكاد تستبين ملامحها للمتأمل، واستعلنت مظاهر السلب التي بسطنا القول فيها لتُدخِل ضروباً من الخلط والفساد على إيجابيات التلاقح والمثاقفة بين اللسانيات والتراث، ولا بد لهذا القول من بيان نسوقه على سنة الاختصار.

لا ريب أن التراث والمعاصرة من المفاهيم المشكلة التي لا تُسلِم نفسها للتحديد في يسر وإسماح. وإذا صلح معيار الزمان لوضع بداية معروفة تؤرخ لانعقاد العلاقة بين المعاصرين والعلم الوافد فإن هذا المعيار لا يصلح بحال لأن يكون مستندنا في تعريف التراث، ذلك أن التراث ليس مظروفاً بالزمان الماضي، ولكنه فاعلية مستمرة تتصل بالماضي بأوثق الأسباب، وتسهم في تشكيل ملامح الحاضر، بل إن طائفة لا يستهان بها من بني قومنا تريد له أن يكون المرجعية المعتبرة في صياغة المستقبل.

لذلك ربما كان من الأوفق أن نميز بين وجهتين في النظر للتراث؛ أما إحداهما فالنظر إليه متجلياً في العربية بما هي مادة موضوعة للدرس، ووعاء للمنجز الثقافي العربي الإسلامي منذ النشأة المجهولة للغة إلى الظرف التاريخي المعاصر. وأما الأخرى فالنظر إليه متجلياً في المنجز اللساني الذي تحقق على يد أعلام يحتلون مكاناً متميزاً في تاريخ الفكر اللساني الإنساني، من أمثال الخليل وسيبويه وابن جني والجرجاني والسكاكي. والآن، ما القول في حصاد الخمسين من عمر اللسانيات العربية المعاصرة من حيث علاقتها بالتراث متجلياً في هذين المجلين؟

الظاهر أن نجاح اللسانيات العربية المعاصرة في معالجة المجال المعرفي للتراث هو - على ما شابه ويشوبه من ضروب القصور والتقصير - أكثر جهارة واستعلاناً؛ فلقد شملت المراجعة اللسانية المكتبة الصوتية والقراءات القرآنية

والنشاط المعجمي، كما جرى استنطاق كثير من نصوص «الكتاب» و«المقتضب» و«سر الصناعة» و«الخصائص» و«دلائل الإعجاز» و«أسرار البلاغة» و«مفتاح العلوم» و«رسائل ابن سينا» و«الفارابي» وغير هؤلاء وأولئك من عيون التراث. أما مظاهر القصور والتقصير فمردها إلى سلبيات الواقع اللساني المعاصر؛ ذلك أن هذه المعالجات تنازعتها توجهات تتفاوت حظوظها من القصد أو الغلو:

فأحد هذه التوجهات يتغيّا بجهده إثبات السَّبق لعلماء العرب القدامى على اللسانيين المعاصرين في كل ما جاءوا به، حتى أصبح الفكر اللساني المعاصر عنده من قبيل تحصيل الحاصل، أو قل إنه حاشية محدثة على متن قديم.

وثانٍ: يدرك ما بين العلم الوافد والعلم القديم من وجوه الاشتراك ووجوه المباينة، غير أنه واقف عند حدود الرصد والتقويم، يسلك بذلك مسلكاً توفيقياً بين القبيلين، مسلِّمٌ في الآن نفسه بنقاط الخلاف التي تتأبى على التسوية أو تستعصي على التفسير.

وثالث: يجهر بإعلان ما سمي بالقطيعة المعرفية بين هذا وذاك، جاعلاً من دراسة هذا التراث هواية مُتحفيّة لمن شاء أن يتجول في أودية التاريخ. وينبغي – عند هذا الفريق – أن تمتد القطيعة لكل مظاهر العلاقة بالقديم بما في ذلك نظام الكتابة.

أما التوجه الرابع والأخير: فيعمد إلى المعرفة اللسانية القديمة فيدرسها بالشرط الزماني والثقافي لعصرها، عارفاً ما لها من أهمية خاصة، بما هي نتاج قوم هم من أعرف الناس بأسرار العربية وخصائص بنيتها. ويرى أن المعالجة الاختزالية المبتسرة لهذا الجهد ينافي جوهر العلم. ويستوي في النعت بالاختزالية والابتسار توجهاتٌ عدةٌ تتباعد فيما بينها تباعداً يبلغ

أحياناً مبلغ التناقض؛ فالذي يضفي على التراث من الاعتبار ما يلغي به كل قيمة للإنجاز المعاصر مَثَلُهُ مَثَلُ القائل بالقطيعة المعرفية سواء بسواء، فكلاهما ساقط في شرك الإذعان والرفض باعتبارين مختلفين، وهما لذلك جديران بالإعراض، وأما التوجه المسالم للتراث الواقف عند حدود الرصد والتقويم والتعاطف فهو - عند أصحاب هذا التوجه الأخير - جدير بالتعديل. ومدار التعديل هو على إيجابية الموقف من العلم القديم، وتحقيق التواصل بينه وبين العلم الوافد. ولا يكون التواصل إلا بتوزيع الأدوار بينهما على جهة التكامل والتفاعل؛ إذ يعتد بالقديم كاشفاً عن الخصوصة، ومتتبعاً دؤوباً شديد التحصيل والتفصيل للبنى الظاهرة والباطنة، وواضعاً للمصطلحية المسمية لأدق الأوصاف والنعوت. أما العلم الوافد فعليه عبء التدقيق والإضافة في مجال المصطلح، والابتكار في تقنيات المعالجة، وتوسيع آفاق النظرة لاستكشاف النظم والعلائق المستكنة وراء السطح الظاهر، وتحقيق المواءمة بين وسائل البحث وما يجد من وظائف، واستبصار الحلّ لما يظهر من مشكلات. وكلا العلمين القديم والوافد في هذه الشركة مفيد ومستفيد؛ إذ يكيف كلاهما أخاه ويرفده، وينتفع به ألواناً من الانتفاع المتجدد إلى غير ما نهاية.

وسؤالنا الآن: ترى ما مساحة كلٍّ من هذه التوجهات الأربعة في الخريطة المعرفية المعاصرة؟ أخشى أن أقول: إن هذا التوجه الرابع الأخير الذي هو أجداها بلا جدال إنما ينتبذ من هذه الخريطة مكاناً قصيّاً؛ ذلك أنه توجه كثير التكاليف، يقتضي معرفة جيدة بالجديد، وذائقة حسنة في القديم، وبصراً نافذاً إلى ما وراء السطح الظاهر، وهو لا يسلم نفسه لكل من أراغ بُعْدَ الصّيت وحُسْنَ الأحدوثة بلا كلفة أو مؤونة.

اقترحنا فيما سبق التمييز بين وجهتين في النظر للتراث؛ إحداهما تَجلّيه في المنجز المعرفي اللساني؛ وقد عالجناه فيما سلف، والأخرى تَجَلّيه في مادة العربية؛ أي بما هي نظام تواصلي معبّر به عن مناشط الإنسان العربي المسلم ومنجزاته العقلية والإبداعية، وهو ما نأخذ في بيانه الآن.

من عجب أن اللسانيات العربية المعاصرة تنظر إلى الوجهتين نظرة يصح في وصفها أنها حولاء. فإذا كان المنجز المعرفي قد حظي بلون من ألوان العناية فإن وظائف العربية الإبداعية والعقلية وتجليات استعمالها لغةَ دينٍ وحِجاجٍ وجدل وتاريخ وإبداع فني وطب ورياضيات وغير ذلك لم تحظ من الدّرس اللساني المعاصر إلا بأقل القليل. من هنا لمّا يكتب للعربية تاريخ لساني. وظلت العربية - وهي من أطول لغات الأرض عمراً، ومن أعرقها ثقافة وأعظمها تأثيراً - لغة مجهولة التاريخ. وذلكم هو أحد التحديات الكبرى التي يطرحها الغد أمام المشتغلين بعلوم اللسان من أبناء العربية. وتلكم التحديات هي موضوع ما يلي من حديث.

٢/٠ تحديات الغد

للغد تحدياته الكبرى التي لا بد من مواجهتها واجتيازها إذا شئنا أن يكون لنا مكان على الخريطة العلمية في هذا العصر. فماذا أعددنا له، وكرّ السنين يلاحقنا ويدُعّنا دعّاً وهو يَلِجُ بنا في قرن جديد؟

نحسب أن استراتيجيات العمل اللساني العربي لم يصبها تغيير؛ فلقد ظلت هي:

(١) السعي اللاهث لاستيعاب المنجز الغربي.

(٢) الجدل مع التراث.

(٣) إثبات جداها في تحقيق الأهداف وحل المشكلات.

ولقد رأينا في عرضنا لحصاد نصف قرن من عمر هذه اللسانيات أن الخطوات التي قطعت على هذه الدروب الثلاثة شابها كثير من ألوان التعثر والوهن والتشتت. وليست اللسانيات في ذلك إلا وجوداً صغيراً تتجلى فيه كل خصائص الوجود العربي الأكبر. ويقتضينا الإنصاف أن نقرر تفاوت حظوظ أقطار العرب المختلفة في هذا المقام من العيوب والمزايا، ومن تبادل الأدوار تقدماً وتأخراً.

وإذا كانت الاستراتيجيات ثابتة، وجب البحث عن الوسائل المعينة على تحقيقها. ولا يكون ذلك إلا بأمرين مجتمعين:

الأول : تجاوز سلبيات الواقع اللساني.

الآخر : تحديد المشروعات التي هي في حاجة إلى إنجاز، والمشكلات التي هي في حاجة إلى حل.

فأمّا الطريق إلى تجاوز سلبيات الواقع اللساني فإنه معروف بمفهوم المخالفة لما سبق تقريره؛ ومفهوم المخالفة - كما يعرّفه الأصوليون - هو ثبوت الحكم في المسكوت عنه على خلاف الحكم في المنطوق به. وسنأتي إلى سوقها على سنة الاختصار في كلمة الختام.

وأما عن المشروعات والمشكلات التي تنتظر الإنجاز والحلول فثمة تحديات معرفية تمثل المشروعات اللسانية القومية الكبرى التي عجزت المؤسسات الأكاديمية من جامعات ومجامع وجمعيات عن التضافر للقيام بها، وهي:

١ - إنجاز الأطلس اللساني العربي.

٢ - إنجاز المعجم التاريخي.

٣ - التأريخ لظاهرات العربية وتتبع مسارات تطورها في الزمان والمكان.

٤ - المشروع القومي لترجمة مصادر الفكر اللساني المعاصر وإصداراته المتميزة، والتعريف بالتراث اللساني العربي للناطقين بغير هذا اللسان.

٥ - المشروع المصطلحي اللساني العربي استيعاباً وضبطاً وتوحيداً وتقييساً.

٦ - دراسة فصحى العصر في تنوعاتها القطرية والاجتماعية والمقاماتية «البراغماتية».

وإذا وجب أن تكون هذه المشروعات الكبرى مجالاً لتضافر المؤسسات الأكاديمية بحكم حاجته إلى التخطيط والتمويل وكفاءة التنفيذ فإن من الحق أيضاً أن يقال إنه في كثير من جوانبه مجال مفتوح لإسهام الباحثين من خلال أطروحاتهم وبحوثهم. ولنضرب مثلاً مشروع التأريخ لظاهرات العربية وتتبع مسارات تطورها في الزمان والمكان. لقد انحصرت الأطروحات والبحوث في وادٍ ضيق مهما بدا رحباً، أعني به النتاج المعرفي اللساني، حيث وقف المُرّاد العظام كالخليل وسيبويه وابن جني وغيرهم سداً عالياً، وواسطة بين اللغة والباحث المعاصر لا يسهل تجاوزها. وهكذا ظل الباحث المعاصر موزعاً بين التباهي بما أنجز الأسلاف، وإقامة الصلح المعقول أو اللامعقول بين مقالات القدماء وكشوف المحدثين، ومباحث الرصد والتقويم والترجيح بين الآراء. وانظر تجد كنزاً ما له من نفاد من مادة العربية، قرآناً كريماً ونصوصاً إبداعية وعلمية تستغرق مناشط الإنسان العربي المسلم على اختلافها وتنوعها - لا يزال كلها أو جلها -

خارج دائرة الفحص اللساني. هذا، على حين يتوارد الباحثون على الآبار النزيحة، ويتزاحمون على الدروب المأنوسة، ويودون أن غير ذات الشوكة تكون لهم.

غير أن المجال الأرحب لجهود الباحثين والمدارس اللسانية - إن كان ثمة مدارس - هو المشكلات اللسانية التي تنتظر الحلول. وتنتظم هذه المشكلات في عدد من حقول الدرس اللساني أهمها مجال الترجمة والمعجمية والمصطلحية والدراسات التقابلية وتحليل الخطاب ومقاماتية اللغة واللغة الفنية، وجغرافية اللغة والازدواج اللساني وغير ذلك. ومن المهم هنا أن نشير إلى حقيقة ذات خطر؛ هي أن ضمان المعالجة العلمية لهذه القضايا مشروط بتجاوز مظاهر السلب التي أسلفنا بيانها، ذلك أن العنوان مجردًا ليس ضامناً لجدية ما يندرج تحته من حديث، كما أن شرف الموضوع ليس ضماناً لعلمية المعالجة.

٠/٤ كلمة خاتمة

نجمل في هذه الخاتمة ما سبق أن عالجناه تفصيلاً فنقول:

أولاً : إن تشخيصنا لواقع البحث اللساني العربي أفضى بنا إلى الكشف عن مظاهر سلب حالت بين اللسانيات العربية وتحقيق ما كان معقوداً عليها من الآمال؛ ولعل أظهر مظاهر السلب تتمثل في:

(١) غياب الإعداد الجيد للباحث بوقوف معارفه وخبراته عند حدود ما صنف بالعربية وما ترجم إليها، من غير اتصال مباشر بمصادر المعرفة اللسانية الإنسانية.

(٢) كثير من المصنفات اللسانية في العربية - من نتاج ما بعد الجيل الرائد الأول خاصة - كانت تأليفاً أشبه بالترجمة أو ترجمة أشبه بالتأليف، وهذا مدعاة لسوء الفهم وسوء الإفهام.

(٣) كثير من المترجمات يكابد مشقة السيطرة على الفكرة في أصولها، وإحكام العبارة عنها في صياغتها العربية، وبعضها كان مرتعاً للأغاليط وسذاجة التعليق.

(٤) وجود قطيعة راسخة بين المشتغلين بعلوم اللسان في أقسام اللغة العربية وأقسام اللغات الأجنبية في جامعات العرب.

(٥) استباحة غير اللسانيين لحرمة اللسانيات، ثم استباحة نفر من اللسانيين أو المنتسبين إلى اللسانيات لحرمات التخصصات الدقيقة.

(٦) التوسع الكمي في إنشاء الجامعات من غير أن يواكبه إعداد جيد لهيئة التدريس.

(٧) استرخاء قبضة الإشراف العلمي إلى حدّ أوقعه في شرك الشكلية.

(٨) غياب الحسبة العلمية، وأمن النقد، وهيمنة المجاملة.

ثانياً : (١) أثمرت هذه السلبيات ثمرتها المرة في معالجة اللسانيات العربية المعاصرة لكثير من قضايا التراث؛ فوجدنا منها دراسات مستسلمة للتراث، وأخرى مسالمة له، وثالثة زارية عليه، ورابعة متحاورة معه.

(٢) كان للسانيات المعاصرة إسهام في دراسة النتاج المعرفي التراثي في علوم اللسان. أما مادة اللغة نفسها فلم تحظ بما هي حقيقة به من العناية.

ثالثاً : لم تثبت جدوى اللسانيات المعاصرة في التصدي للمشروعات اللسانية القومية الكبرى، فدخلنا إلى القرن الحادي والعشرين ومعنا هموم النشأة الأولى التي كانت قبل نصف قرن أو يزيد. وهذا البحث يتغيا فيما يتغيا تبصيراً بالسلبيات الواجب تجاوزها، وتنبيهاً إلى المجالات والدروب المرتجى سلوكها، وتقويماً أراده البحث أن يكون موضوعياً - ولعله هكذا كان - للدور المرتقب الذي ينتظر اللسانيات في تشكيل ملامح الغد العلمي والفكري لثقافتنا العربية الإسلامية.

هذا، وإني وإن كنت تركت التمثيل لما أقول فإن الأسباب لا تخفى على لبيب. غير أني زعيم بأن القارئ المتتبع لأدبيات البحث اللساني المعاصر في العربية لن يقرأ كتاباً أو أطروحة أو دراسة في هذا الباب من العلم إلا وهو مستطيع أن يُنْزِل مقروءه منزلته مما ذكرت في هذه الورقة قرباً أو بعداً، واتفاقاً أو افتراقاً، وثقلاً في الميزان أو خفة.

* * *